المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العدالة الانتقالية في ليبيا بعد قيام ثورة 17 شباط 2011
اسم الكاتب: م.م. عهود عبد الحسين مطلك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9904
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العدالة الانتقالية في ليبيا بعد قيام ثورة ١٧ شباط ٢٠١١

م.م عهود عبد الحسين مطلك
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
Ohood.abdulhassan@nahrainuniv.edu.

الملخص:

إن ما تعرض له الليبيين من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان تحت حكم نظام القذافي ولأكثر من اربعة عقود، وما تعرضوا له من انتهاكات جسيمة إثناء وبعد ثورة ١٧ شباط ٢٠١١، جعل للعدالة الانتقالية أهميتها البالغة في التحول الديمقراطي وبناء دولة القانون، فهناك كم هائل من الانتهاكات سواء المتعلقة بفترة ما قبل الثورة أو ما بعدها، كالاعتقالات والتعذيب والخطف والاختفاء القسري والعنف الجنسي والقتل خارج القانون من قبل الاطراف المتنازعة، لذا كان لابد للدولة من تبني مشروع حقيقي للعدالة الانتقالية، يكون الهدف من ورائه معالجة هذه الانتهاكات وضمان عدم تكرارها في المستقبل، لكن مسار العدالة الانتقالية في ليبيا واجه العديد من التحديات التي حالت دون تطبيقها بشكل كامل على الرغم من صدور الكثير من التشريعات والقوانين الخاصة بإرساء العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، متأثرة وبشكل كبير بالانقسام السياسي والعسكري الذي تشهده البلاد.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، التحول الديمقراطي ، حقوق الانسان، المصالحة الوطنية، ليبيا.

تاريخ الاستلام: 28/١٠/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: 27/١٢/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٣/ ٢٠٢٥

Transitional Justice in Libya after the Revolution of February 17, 2011

Assist. lec. Ohood Abdul Hussein Mutlaq
Al-Nahrain University/College of Political Sciences
Ohood.abdulhassan@nahrainuniv.edu.iq

Abstract:

The severe human rights violations are experienced by Libyans under the Gaddafi regime for over four decades, and the grave violations they suffered during and after the February 17, 2011 revolution, have highlighted the critical importance of transitional justice in the democratic transformation and the establishment of the rule of law.

There are massive number of violations related to both the pre-revolution and post-revolution periods, including arbitrary arrests, torture, abductions, enforced disappearances, sexual violence, as well as, extrajudicial killings by the conflicting parties. Therefore, it was essential for the state to adopt a genuine transitional justice project aimed at addressing these violations and ensuring that they do not recur in the future.

However, the path of transitional justice in Libya has faced numerous challenges that have hindered its full implementation, despite the issuance of many legislations and laws aimed at establishing transitional justice and national reconciliation, significantly impacted by the political and military division the country is experiencing.

Keywords: transitional justice, democratic transformation, human rights, national reconciliation, Libya.

المقدمـــة:

تعـد العدالـة الانتقاليـة أحـد أهـم العوامـل الاساسـية للاسـتقرار السياسـي للدولـة ، خاصـة فـي الـدول التـي تمـر بمرحلـة انتقاليـة مـن نظـام اسـتبدادي تعرضـت فيـه حقـوق الانسـان للانتهاكـات الجسـيمة، الـى نظـام سياسـي جديـد يحـاول الالتـزام بهـذه الحقـوق، وفـي الحالـة الليبيـة اكتسـبت العدالـة الانتقاليـة أهميـة بالغـة باعتبارهـا أحـد أهـم عوامـل الاسـتقرار للدولـة والمجتمـع علـى حـد سـواء، فـالنظم السـابق كـان قـد انتهـك حقـوق الكثيـر مـن الليبيـين، وقـد سـبب سـقوط النظـام وانهيـار الدولـة الـى جانـب مـا يعانيـه المجتمـع مـن خلافـات وانقسـامات، فـي تفـاقم هـذه الانتهاكـات، وعليـه بـرزت العدالـة الانتقاليـة فـي ليبيـا كضـرورة ملحـة لمعالجـة هـذه الانتهاكـات، إذ تهـدف العدالـة الانتقاليـة فـي ليبيـا الـى معاقبـة مرتكبـي الانتهاكـات فـي كـل المراحـل قبـل وإثنـاء وبعـد الثـورة، وتعـويض الضـحايا، وإعـادة بنـاء الثقـة بـين مختلـف شـرائح المجتمـع الليبـي، وبـين المجتمـع ومؤسسـات الدولـة ولا يتحقـق ذلـك الا مـن خـلال سـيادة حكـم القـانون، فعلـى الـرغم مـن صـدور العديـد مـن التشـريعات والقـوانين الخاصـة بالعدالـة الانتقاليـة فـي ليبيـا بعـد ثـورة ١٧ شـباط ٢٠١١، الا ان الحكومـات المتعاقبـة قـد عجـزت فـي تطبيـق برنـامج حقيقـي ومتكامـل للعدالـة الانتقاليـة لأسـباب عديـدة، إذ واجهـت العدالـة الانتقاليـة فـي ليبيـا تحديات كثيرة حالت دون تحقيق أهدافها المرجوة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الأهمية البالغة للعدالة الانتقالية في ليبيا بعد ثورة ١٧ شباط ٢٠١١، فهي مفتاح استقرار الدولة والمجتمع على حد سواء، فمن دونها لا يمكن ان تنتهي الخلافات والانقسامات السياسية والمجتمعية، فلابد من اعتماد آلياتها لإنصاف الضحايا وتعويضهم عن حقوقهم المنتهكة، وضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الانسان وفق القانون ليعم الامن والاستقرار في البلاد.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في دراسة العدالة الانتقالية في ليبيا وآلياتها، مع بيان أهم اسباب عدم قدرتها على تحقيق أهدافها بما يحقق الامن والاستقرار في البلاد، على الرغم من تطبيق بعض آلياتها، لتجاوز المرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن العدالة الانتقالية في ليبيا، إنما تمت بطريقة تفتقر الى معايير العدالة الانتقالية، إذ واجهت عملية تنفيذ العدالة الانتقالية العديد من التحديات الدستورية والقانونية والسياسية والامنية وغيرها من التحديات التي حالت دون تنفيذها بما يخدم المصالحة الوطنية في البلاد. ولعل التحديات

السياسية تأتي في مقدمة هذه التحديات التي واجهت تنفيذ العدالة الانتقالية، ذلك ان اختلاف أهداف وتوجهات القوى السياسية فيها، وما شهدته ليبيا من خلافات سياسية وصلت حد الصراع المسلح بين هذه القوى، ما ادى الى فشل تطبيق العدالة الانتقالية فيها.

منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل طبيعة العدالة الانتقالية في ليبيا، وأهدافها وآليات تطبيقها، وما التحديات التي تواجهها وما متطلبات تحقيقها، والمنهج القانوني لمعرف الاسس والمرتكزات القانونية التي قامت عليها العدالة الانتقالية في ليبيا.

المطلب الاول

الإطار النظري للعدالة الانتقالية

نشأ مفهوم العدالة الانتقالية في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بمواجهة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في مرحلة الصراعات وما بعد الصراعات والانتقال الى الديمقراطية في صورتها المعاصرة، واتسع مفهوم العدالة الانتقالية ليشمل العديد من العلوم القانونية والآليات القضائية وغير القضائية، فضلاً عن العديد من العلوم مثل السياسية والثقافية والتنموية والاقتصادية والاخلاقية والفلسفية والنفسية والتاريخية والاجتماعية، وبدأ البحث الاكاديمي الحقيقي لهذا المفهوم يتضح اكثر من خلال التغيرات السياسية في اوروبا الشرقية، والانتقال الى المرحلة الديمقراطية في امريكا اللاتينية وإفريقيا (دخالة ٢٠١٥، ١٥٠). وتظهر اهمية العدالة الانتقالية إثناء وبعد حدوث التغيرات والتحولات السياسية كحالات الحروب الدولية او الاهلية، والصراعات السياسة المسلحة وغير المسلحة، وما يرافقها من انتهاكات لحقوق الانسان، وتدمير كلي او جزئي في البلاد للبنى الاساسية التشريعية والاقتصادية والمجتمعية والسياسية والخدمية، وما يترتب على تلك الصراعات من نتائج بالغة الخطورة أبرزها (اللهبي ٢٠١٣، ٢٤- ٢٥):

- ارتكاب الجرائم المختلفة التي تمس الانسان والمعاقبة عليها في إطار القانون الدولي الانساني او القانون الدولي لحقوق الانسان، كالقتل العمد للأفراد، التعذيب والابادة الجماعية، والمعاملة التي تحط من كرامة الانسان، وتهجير السكان والاختطاف والسجن وأخذ الرهائن، وتوجيه الهجمات المسلحة ضد المدنيين كقصف المدن او القرى الآهلة بالسكان او المباني والاماكن التي لا تمثل أهدافاً عسكرية وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والاستيلاء عليها.
- وجود طرف منتصر وآخر خاسر، وفي هذه الحالة يفرض الطرف المنتصر سلطته على الطرف الخاسر، وقد تستمر الانتهاكات ضد الطرف الخاسر طالما ان الطرف المنتصر لم يراعي ويحترم حقوق الانسان، أو ان أفعاله وإجراءاته التي يتخذها تجاه الطرف الآخر لم تتم وفقا للقانون.

- قد لا يكون هناك طرف منتصر وآخر خاسر، بل ينتج عن الصراع نوع من التوازن بين الاطراف المتصارعة، نتيجة لعدم قدرة طرف على هزيمة الطرف الآخر وإقصائه، وهو ما يؤدي الى مرحلة توازن الضعف، وهنا ينتهي الصراع اما بجلوس أطراف الصراع على طاولة الحوار من تلقاء نفسها، او يتدخل طرف آخر ويتوسط لإيجاد حل للصراع، وفي كل الحالات السابق الناتجة عن تلك الصراعات تظهر أهمية العدالة الانتقالية بسياساتها وأهدافها وبرامجها وآليات تنفيذها، خلال وبعد مرحلة التحول، الرامية لحماية حقوق الانسان والتمهيد للدخول في مرحلة سياسية جديدة قائمة على اساس العدل وسيادة القانون وصولاً الى مرحلة الاستقرار الأمني والسلم المجتمعي من خلال تحقيق مبادئ وأهداف العدالة الانتقالية.

١.تعريف العدالة الانتقالية:

شكلت العدالة الانتقالية جدلاً واسعاً حول ماهيتها كمفهوم وكممارسة، اذ ليس هناك اتفاق عام حول مفهوم العدالة الانتقالية نظراً لما يتضمنه من اختلافات في الخصائص والآليات والاستراتيجيات. فمفهوم العدالة الانتقالية من اكثر المفاهيم التي اثيرت النقاشات حوله ، لأسباب متعددة منها حداثته كمفهوم، وعدم وجود نموذج محدد، فضلا عن فشل بعض التجارب التي كانت سبباً في عدم وجود مفهوم محدد.

ويمكن تعريف العدالة الانتقالية بحسب ما ورد في تقرير الامين العام للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ والمقدم الى مجلس الأمن بأنها " كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة، وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على حد السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (او عدم وجودها مطلقاً)، ومحاكمات الافراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والاصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل او اقترانهما معاً " (تقرير الامين العام للأمم المتحدة ٢٠٠٤، ٦).

اما المركز الدولي للعدالة الانتقالية فيعرف العدالة الانتقالية بأنها " تشير العدالة الانتقالية الى كيفية استجابة المجتمعات لإرث الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الانسان، وهي تطرح بعصاً من أشد الاسئلة صعوبة في القانون ام السياسة ام العلوم الاجتماعية، وتجهد لحسم عدد لا يحصى من الجدالات، ان العدالة الانتقالية تعنى أولاً بالضحايا، قبل اي اعتبار آخر" (المركز الدولي للعدالة الانتقالية ٢٠٢٤). ويحدد المركز اهم الاستراتيجيات المتبعة لتنفيذ العدالة الانتقالية، مثل المتابعة القضائية لمرتكبي الجرائم وتسجيل الانتهاكات بوسائل غير قضائية، مثل لجان البحث عن الحقيقة، واصلاح المؤسسات ذات الصلة بحقوق الانسان، وتعويض الضحايا، وتعزيز المصالحة (عبد اللطيف ٢٠١٤، ٢٣).

ويعرف كل من هوغو فان ديرميروي، وفكتوريا باكستر، وأودري تشابمان، العدالة الانتقالية بأنها " الاستجابات المجتمعية للقمع الشديد، العنف المجتمعي، وحقوق الانسان النظامية، التي تسعى حول إثبات الحقيقة حول الماضي، وتحديد المسائلة، وتقديم شكل من اشكال الانتصاف، على الاقل من طبيعة رمزية، ان العدالة الانتقالية توفر مساحة للتصدي والتوافق ، مع شفاء الماضي في مجموعة متنوعة من السياقات كما هو الحال في مجتمعات الصراع " (بن يحيي ٢٠١٨، ٤٦). كما تعرف العدالة الانتقالية بأنها " إعادة إقامة القواعد التي تحكم العيش المشترك في المجتمع وتحديد العلاقة بين المواطن والمؤسسات، بمعنى آخر أن تؤسس لقواعد جديدة يكون على المجتمع والمؤسسات والافراد احترامها (بن يحيي ٢٠١٨، ٤٥).

ان العدالة الانتقالية تشير الى حالة التحول من النظام الاستبدادي الى النظام الديمقراطي، وبالرغم من ان قضية التعامل مع إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان هي القضية الاهم والابرز عند وصول نظام جديد الى السلطة، الا ان ذلك لا يعني بالضرورة التحول الى الديمقراطية فعلاً، فقد يكون النظام الجديد نظاماً ديمقراطياً بالاسم فقط، ولا يمثل مبادئ الديمقراطية، إضافة الى ذلك لا يقتصر اهتمام العدالة الانتقالية على الماضي فقط، وإنما الاهتمام بضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل، ويتحقق ذلك باسترجاع حكم القانون وسيادته، إضافة الى تحقيق سلم مستدام، وتعد الطريقة التي يقرر من خلالها المجتمع معالجة انتهاكات حقوق الانسان في الماضي، عاملاً حاسماً في مدى تحقيق هذا المجتمع للسلام والاستقرار (ساركين ٢٠٢٠، ٨-١١). كما ينبغي على النظام في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية ان يعمل على تعويض ضحايا انتهاكات النظام السابق، والتعويض هو " استرداد شيء ما او مستوى من الرفاهية كان ليتمتع به الفرد لو لم يتأثر سلباً بظلم وقع عليه من فرد أخر" (كولهان ٢٠١٤، ٢٥) .

وعليه لا تعتبر العدالة الانتقالية نوعاً خاصاً من العدالة، فهي مقاربة لتحقيق العدالة في مرحلة النزاع او ما بعد النزاع، ومن خلال تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، تقدم العدالة الانتقالية اعترافاً بحقوق الضحايا وتقوي حكم القانون ومبادئ الديمقراطية، اذ تشير العدالة الانتقالية الى الآليات القضائية وغير القضائية التي تقوم الدولة بتنفيذها من اجل معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، وتتضمن هذه الآليات الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج الضرر، واشكال متنوعة من اصلاح المؤسسات (بنيوب ٢٠١٢، ٧).

٢.أهداف العدالة الانتقالية:

تهدف العدالة الانتقالية بشكل رئيسي الى حماية حقوق الانسان، وحقوق الانسان محكومة بثلاث محددات: الانسان، السياسة، القانون، ومن ثم ان مفهوم العدالة الانتقالية ينطلق من طبيعة تلك المحددات، إذ

أصبحت طبيعة حقوق الانسان محكومة بالمعايير الدولية في إطار منظومة القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الدولي الانساني، وصارت السياسة محكومة بمبادئ الديمقراطية، وأسس الدولة المدنية، وفقاً للمعايير الدولية التي تتبناها الامم المتحدة، وأضحت القوانين الوطنية محكومة بمعايير دولية وفقاً للقانون الدولي، إذ أصبحت مخالفة القوانين الوطنية لمنظومة القانون الدولي من الأفعال التي توقع الدولة في إطار المسؤولية الدولية، وعليه أصبح مفهوم العدالة الانتقالية محكوماً هو الآخر بقواعد القانون الدولي التي وضعتها الامم المتحدة، أي ان العدالة الانتقالية اصبحت نهجاً ومبدئاً عالمياً، اما آليات تنفيذها فوطنية محكومة بالظروف التي تمر بها كل دولة، وظروف التحول والانتقال ذاتها في كل دولة على حدة، فالمرحلة الانتقالية بعد حرب مع دولة أخرى تختلف عن مرحلة انتقالية أخرى ناتجة عن صراع مسلح داخلي، وعن مرحلة انتقالية ناتجة عن صراع سياسي غير مسلح (اللهبي ٢٠١٣، ١٢- ١٣) . بمعنى ان العدالة الانتقالية تهدف الى تأمين الانتقال من المرحلة الانتقالية الى المرحلة الديمقراطية (بنيوب ٢٠١٢، ٧). كما تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف التالية (اللهبي ٢٠١٣، ٢٦- ٣٦) :

- وقف كافة أشكال العنف و الاقتتال وأطلاق النار بين الاطراف المتنازعة.
- وقف كافة أشكال انتهاكات حقوق الانسان والمعاقبة عليها.
- فتح تحقيق شامل حول الصراعات ومسبباتها لمعرفة الحقيقة عن كافة اشكال الانتهاكات والتجاوزات التي حدثت في إثناء تلك الصراعات، من خلال لجان تحقيق متخصصة ومستقلة ومحايدة تنشأ لهذى الغرض.
- إزالة كافة أشكال التوتر الامني والسياسي في مناطق الصراع.
- الكشف عن المخفيين قسراً، والكشف عن المتورطين في ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان، وتقديمهم للعدالة وفق محاكمة خاصة.
- حصر الضحايا و الاضرار البشرية والمادية التي سببتها تلك الانتهاكات، ومن ثم تقديم التعويضات وجبر الاضرار المناسبة والعادلة للضحايا والمتضررين.
- إجراء الاصلاحات القانونية وفقاً لمعايير السلوك المتفق عليها دولياً، وإجراء الاصلاحات المؤسساتية في أجهزة الدولة ذات الصلة بحقوق الانسان، بما يكفل حماية تلك الحقوق ، وعدم تكرارها في المستقبل، ومن الاجراءات التي يمكن ان تنفذها الدولة لعدم تكرار حدوث انتهاكات حقوق الانسان في المستقبل: الردع بالسجن ومحاسبة ومعاقبة المتورطين فيها ليكونوا عبرة لغيرهم، وضع النصوص القانونية التي تحاسب وتعاقب المرتكبين للانتهاكات والقائمين على تنفيذ القانون في أجهزة الدولة العسكرية والامنية والقضائية وغيرها من الاجهزة ذات الصلة بحقوق الانسان، تعزيز واستقلال

القضاء، إيجاد رقابة مدنية وشعبية فعالة على اداء الاجهزة والمؤسسات ذات الصلة بحقوق الانسان، وإدراج مفاهيم حقوق الانسان الاساسية في مناهج التعليم العامة بكافة مراحله ومستوياته وفي مناهج الدراسات العسكرية والامنية، والتدريب والتأهيل المستمرين لكافة العاملين في الاجهزة الامنية والعسكرية والقضائية، والتوعية بأهمية حقوق الانسان واحترامها وكيفية التعامل معها، وتشجيع منظمات المجتمع المدني على متابعة ورصد انتهاكات حقوق الانسان وكشفها ورفع الدعوى القضائية بشأنها مع إيجاد ودعم مؤسسات مدنية تدافع عن حقوق الانسان وتساعد الضحايا في مختلف المجالات.

٣.آليات تنفيذ العدالة الانتقالية:

تعتمد العدالة الانتقالية في تحقيق أهدافها على مجموعة من الآليات، وتعد هذه الآليات أدوات مهمة لضمان العدالة بشأن انتهاكات حقوق الانسان والتي تكون سبباً في اندلاع النزاعات (جامار& بيل ٢٠١٨ ،١). ويمكن ان تعتمد العدالة الانتقالية على واحدة او أكثر من الآليات التالية:

أ- **جبر الضرر:**

أحدى أهم الآليات التي تعتمدها العدالة الانتقالية في تحقيق أهدافها هو جبر الضرر ورد الاعتبار وضمان عدم التكرار، ويتخذ جبر الضرر ابعاداً متنوعة معنوية، فضلاً عن الابعاد الاقتصادية، والاجتماعية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية ٢٠٢٤). ويؤكد قرار الجمعية العامة 60/147، حق الضحايا في الأنصاف والجبر، وينص القانون الدولي على أشكال مختلفة من الجبر لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، مثل الرد والتعويض والترضية وإعادة التأهيل. وقد تبين ان انجح برامج الضرر هي التي تصمم بالتشاور مع المجتمعات المحلية المتضررة، بالإضافة الى المساعدة المادية، إذ يمكن للدولة ان تقدم المساعدة النفسية والتدابير الرمزية للضحايا بإقامة النصب التذكارية العامة، كالمتاحف، ومشاريع الفنون العامة، والمناسبات التذكارية، وهي عناصر حاسمة للعدالة الانتقالية، تحفظ ذكرى الضحايا في المجتمع، وتزيد الوعي الاخلاقي بانتهاكات الماضي لضمان عدم تكرارها (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ٢٠١٩، ٣).

ب- **تقصي الحقائق:**

من أهم حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان معرفة الحقيقة حول الاسباب والظروف التي ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم التي ترتب عليها الحاق الضرر بهم بمختلف أشكاله المعنوية والمادية، كما ان فكرة الكشف عن الحقيقة تعزز فكرة الردع العام، إذ انها توضح بأن مرور الوقت لم ولن يشكل عقبة

في الكشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان او غض الطرف عنها (ماجد ٢٠١٣، ٦٥) كما تتيح عمليات تقصي الحقائق للدول التحقيق في الانتهاكات السابقة لحقوق الانسان، وذلك من خلال لجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق، وغيرها من آليات الكشف عن الحقائق، وهذه الآليات هي آليات تحقيق غير قضائية، تحدد نوع العنف المرتكب في الماضي، وتكشف عن أسبابه وآثاره المدمرة، وتعمل هذه اللجان ضمن أطر محددة ومصممة في سياق مجتمعي محدد، وترتكز على مشاورات وطنية مع إشراك ضحايا الانتهاكات ومنظمات المجتمع المدني، وتكشف عن احتياجات المجتمعات المتضررة من النزاع، ما يمكن الدولة من وضع استراتيجية مناسبة وذات سياق محدد بشأن العدالة الانتقالية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ٢٠١٩، ٣).

ج.الملاحقة القضائية:

لهدف منها ضمان محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، ويقع على عاتق الدول مسؤولية إداء الملاحقة القضائية على هذه الجرائم، لذلك تسعى اي استراتيجية مستدامة للعدالة الانتقالية الى تطوير القدرات الوطنية على الملاحقة القضائية. وقد تكون الدول الخارجة من صراع طويل غير قادرة على إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية، أو غير راغبة في ذلك، وفي مثل هذه الحالة قد تمارس المحاكم الجنائية الدولية أو الخاصة ولاية قضائية مشتركة، وبغض النظر عن الشكل الذي تتخذه الملاحقة القضائية، لابد وان تستند الى التزام واضح بمكافحة الإفلات من العقاب، وتركيز الاهتمام على احتياجات الضحايا، والامتثال للمعايير الدولية العادلة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ٢٠١٩، ٤-٥).

د. الاصلاح المؤسسي:

يستدعي التصدي التام لإرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان اعتماد استراتيجية متعددة الاوجه، تشمل تدخلات على مستوى المؤسسات والقانون والمجتمع المدني والمجتمع والفرد على حد سواء، ولا تصلح هذه الاستراتيجية دون إصلاح مؤسسات الدولة وتحسين شرعيتها ونزاهتها، فالسعي الى تحقيق الانصاف والمحاسبة والوقاية أمر عالٍ من الاهمية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية ٢٠٢٤). إذ ان اهم غايات العدالة الانتقالية هو اصلاح مؤسسات الدولة لضمان منع تكرار ما حدث من انتهاكات عن طريق تلك المؤسسات أو عن طريق القائمين عليها، بما يتضمنه ذلك من إعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات المشتبه بارتكاب المنتمين لها انتهاكات لحقوق الانسان أو إساءة استعمال القانون، وذلك لإزالة الاسباب التي أدت الى ارتكاب هذه الانتهاكات والممارسات التعسفية أو القمعية، بما يضمن تعديل أنماط ممارسة السلطة باتجاه النزاهة والشفافية، ومراعاة حقوق الانسان واحترامها، وان يكون كل ذلك متوازي مع إجراء تطوير شامل لأجهزة العدالة وإنفاذ

القانون، بما يؤدي الى تعزيز وترسيخ حكم القانون وسادته. ومن أهم المؤسسات التي يجب تقييمها ومتابعة أعمال القائمين عليها والعاملين بها، وإجراء الاصلاح المؤسسي عليها هي الأجهزة الامنية، فضلاً عن مراجعة التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة لعملها وتعديلها وإعادة هيكلتها اذا تطلب الامر، مع إيلاء أهمية للتدريب ورفع وعي العاملين فيها بمبادئ حقوق الانسان (ماجد ٢٠١٣، ٩٦-٩٧).

هـ. العفو والمصالحة:

تعتبر المصالحة أحد أهم آليات العدالة الانتقالية وأهم أهدافها في آن واحد، ويمكن القول ان المصالحة الوطنية تكون نتيجة حتمية للدول التي عانت من خلافات جذرية وصراعات داخلية، وقد تتم بين أفراد المجتمع أو بين المجتمع ونظام الحكم، وهي من أهم مفردات أي تسوية سياسية، تنشأ على أساسها علاقة قائمة على التسامح والعدل بين الاطراف السياسية والمجتمعية بهدف تجاوز أحداث الماضي، وتحقيق التعايش السلمي بين فئات المجتمع كافة، وأن عدم تحقيقها قد يفشل هذه التسوية برمتها (ماجد ٢٠١٣، ٩٨) وقد أندمج موضوع تحديد المسؤوليات في عديد من تجارب الدول مع قضية العفو المشروط والمصالحة (بنيوب ٢٠١٢، ٨) إذ تشير المصالحة الوطنية الى مجموعة من العمليات التي تنطوي على بناء العلاقات أو إصلاحها، وكثيراً ما يكون في أعقاب انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الانسان، وقد تحدث على الصعيد الفردي أو الاجتماعي أو السياسي أو المؤسساتي، وبالنظر الى ما تطلبه المصالحة من ترتيبات سياسية شاملة، فهي تقود الى وضع مبادرات تعنى بالحقوق الملزمة قانوناً في معرفة الحقيقة، والعدالة ،وجبر الضرر، وضمان عدم التكرار، ولكي تكون المصالحة الوطنية مقبولة، لا بد وان تعمل على عدم تجاهل الماضي وأنكار معاناة الضحايا، وإخضاع المطالبة بالمساءلة وجبر الاضرار، وقد تسهم في تحقيق ذلك أنشطة كالوساطة، والمعالجة من الصدمات، والحوار المجتمعي، والمشاريع الإنمائية المشتركة، وتوثيق الوقائع التاريخية، والاعتذارات العامة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ٢٠١٩، ٨).

قد تواجه آليات العدالة الانتقالية عند تطبيقها لتحقيق أهدافها صعوبات عدة تختلف باختلاف الظروف التي حصلت فيها، إذ قد تفتقر آليات العدالة الانتقالية الى الموارد الاقتصادية والبشرية، أي افتقارها الى رأس المال المادي والمعنوي (العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٢٠١٤، ٦). وكذلك الصعوبات التي تواجه عملية تقصي الحقائق ولجان كشف الحقيقة كطول المدة الزمنية التي حدثت فيها الانتهاكات، وضعف ذاكرة الشهود والضحايا بسبب طول المدة الزمنية أو التقدم بالعمر، وضعف الادلة واندثارها، وضعف التعاون من بعض الجهات والاجهزة التي يفترض عليها التعاون مع لجان كشف الحقيقة، وسيادة الطابع غير القضائي وانعدام السلطة الالزامية بالنسبة الى لجان الحقيقة، والحصار المفروض على الارشيفات وغيرها من الصعوبات (بنيوب ٢٠١٢، ٨) وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها آليات العدالة

الانتقالية الا انها تبقى ضرورية ويمكن ان تترك أثراً واضحاً ودائماً على الضحايا والمجتمع، من خلال الاعتراف الرسمي بانتهاكات الماضي، ومن خلال تمكين الضحايا وتعويضهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وإعادة الثقة بينهم وبين النظام السياسي من طريق ترسيخ وتعزيز حكم القانون وسيادته.

المطلب الثاني

العدالة الانتقالية في ليبيا

١. التنظيم القانوني للعدالة الانتقالية في ليبيا بعد قيام ثورة ١٧ شباط ٢٠١١:

ان أول قانون للعدالة الانتقالية في ليبيا بعد قيام ثورة ١٧ شباط ٢٠١١، صدر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت(*)، وهو قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والمتضمن ثمانية عشر مادة، وقد عرفت المادة الاولى منه العدالة الانتقالية على أنها "مجموعة من الاجراءات التشريعية والقضائية والإدارية والاجتماعية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا وما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الاساسية، والعمل على إصلاح ذات البين بالطرق الودية بين بعض فئات المجتمع" (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ٢٠١٢) أما المادة الثانية من القانون، فقد نصت على تحديد النطاق الزمني لتطبيق هذا القانون، وأن أحكامه تسري "...على الوقائع التي حدثت منذ تاريخ ١ أيلول ١٩٦٩ ، إلى حين تحقق الأهداف المرجوة من هذا القانون ولا تسري على الأشخاص الذين أتموا الصلح في ظل النظام السابق كما لا تسري على المنازعات التي صدرت بشأنها أحكام قضائية تم تنفيذها". وأشار القانون، في المادة الثالثة منه، إلى أن أهدافه تتمثل في ما يلي (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ٢٠١٢):

أ. ترسيخ السلم الاجتماعي، وتحقيق مصالحات اجتماعية.
ب. ردع انتهاكات حقوق الإنسان، وبث الطمأنينة في نفوس الناس وإقناعهم بأن العدالة قائمة وفعالة.
ت. تحديد مسؤوليات أجهزة الدولة عن انتهاكات حقوق الإنسان.
ث. توثيق الوقائع موضع العدالة الانتقالية وحفظها ثم تسليمها للجهات الوطنية المختصة.
ج. تعويض الضحايا والمتضررين.

(*) تأسس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في ٢ آذار عام ٢٠١١، ليكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي والواجهة السياسية للثورة الشعبية ومع تأسيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، بدأت عملية التحول الديمقراطية مرحلة جديدة لم يعرفها الليبيون منذ اكثر من اربعة عقود، فلقد اصبح المجلس الوطني الانتقالي السلطة الجديدة التي سيشارك فيها ممثلون لمختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة (زرنوقة ٢٠١٢، ٢٠٤)

اما المادة الرابعة منه فقد نصت على إنشاء هيئة وطنية تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة تتبع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، ويكون مقرها في طرابلس، ويكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وتكون اختصاصاتها كالآتي (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت ٢٠١٢) :

- دراسة وتحقيق الوقائع ذات الطبيعة الجماعية وأعمال العنف والأعتداء الممنهج او العشوائي من جماعات وتشكيلات نظامية او غير نظامية، والاضرار التي لحقت بالارواح والاموال بسببها.
- إعداد تقرير عن كل واقعة تعرض عليها على ان يشمل التقرير بياناً مدعوماً بالأدلة، النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة والتحقيق متضمنة تحديداً دقيقاً للمسؤولية والاشخاص ذوي العلاقة بها، ما قامت به الهيئة في سبيل محاولات الصلح بين الاطراف، توصيات الهيئة بشأن طرق معالجة الامر أو حل النزاعات، بما في ذلك التوصية بإحالة اشخاص أو وقائع الى المحاكم المختصة.
- مواصلة البحث بشأن الاختفاء القسري والكشف عن مصير المختفين مع إيجاد الحلول المناسبة لمن يثبت وفاتهم.
- تقديم مقترحات بتفعيل عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين ودمجهم في المجتمع.
- تنمية و إثراء سلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة دعماً للتحول الديمقراطي والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني والتعريف بإداء الهيئة واختصاصاتها.

وقد تعرض القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ للعديد من الانتقادات يمكن ذكر أهمها في الآتي (السايح ٢٠١٤، ١٦٠- ١٦٢) :

- يلاحظ عن تعريف العدالة الانتقالية افتقاده للشمولية، فقد أختص فقط بما قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الانسان، اي من جانب النظام فقط، إذ لم يتناول الانتهاكات التي حصلت من جهات ومنظمات غير رسمية، كالانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات الاسلامية في فترة التسعينات مثلاً، كما حدد نطاقه الزمني خلال فترة النظام السابق، اي ان ما حدث إثناء الثورة و ما بعد سقوط النظام(*)١خارج نطاق هذا القانون (الشوماني ٢٠٢٣، ١٥).

(*) أشار تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية في شباط ٢٠١٢، الى عمليات اعتقال وتعذيب متكررة للعمال المهاجرين الذين زعم انهم من أنصار القذافي، حيث اتهموا بأنهم مرتزقة أتى بهم القذافي من جنوب الصحراء الكبرى للدفاع عن النظام، فمثلاً قد تعرض أشخاص من قبيلة تاورغاء الى الاعتقالات المستمرة والعشوائية وسوء المعاملة والتعذيب من قبل المقاتلين المصراتيين أنفسهم الذين ساعدوا على تحرير طرابلس. للمزيد ينظر: (سالم& كادليك ٢٠١٢، ١٢)

- أخطأ المشرع في تسمية القانون حيث اسبق مصطلح المصالحة الوطنية عن مصطلح العدالة الانتقالية، الامر الذي سبب لغطاً عند الرأي العام الليبي، إذ رأى أن هذا القانون يعني العفو والصفح وعدم القصاص ممن قتل الليبيين وأنتهك حرماتهم.
- العجلة في اصدار القانون دون ان يتم حشد الرأي العام له، فلم تتناوله وسائل الاعلام، ولهذا واجه بما يشبه الرفض التام من المجتمع الليبي.
- لم يتم إشراك ضحايا الانتهاكات سابقاً وإثناء الثورة، ومؤسسات المجتمع المدني في الحوار حول هذا القانون لإبداء رأيهم فيه.
- ان كل أعضاء هيئة التقصي هم من القضاة المتقاعدين أو الحاليين، مما يجعل عمل الهيئة يشبه العملية القضائية، وأن هذا الوضع لا يعطي مجالاً كافياً لدراسة إرث الانتهاكات، من خلال جلسات أستماع علنية والسماح للضحايا بالتعبير عن آرائهم، فالضحايا في هذا القانون غير مذكورين الا فيما يتعلق بالتعويض فقط.
- من الخطأ فقط أن يكون أعضاء الهيئة من القضاة فقط، إذ لابد وأن يكون ضمن أعضائها اشخاص من اختصاصات أخرى، مثل التخصص في الأرشيف والتاريخ، لأن العديد من النزاعات والاحداث التي حدثت إثناء الثورة وبعدها لها بعد تاريخي، ولهذا لابد من البحث في أسباب النزاع من الناحية التاريخية لوضع الحلول الشاملة لهذا النزاع، ومن أمثلة تلك النزاعات ما حدث بين المشاشية والزنتان، والنزاع بين أهل مصراته وبني وليد، وكذلك النزاع بين التبو والزاوية، كما كان من المفترض أن تضم الهيئة أعضاء متخصصون في علم السياسة وعلم النفس كون ان بعض الضحايا بحاجة للعلاج النفسي، خاصة ضحايا العنف الجنسي.
- أشترط القانون الا يقل عمر عضو الهيئة عن ٤٠ عاما، واذ لا يوجد تمثيل للشباب الامر الذي يفوت فرصة الاستفادة من كفاءاتهم، كما لا يوجد تمثيل للمرأة في عضوية هيئة التقصي، إذ ان وجودهم مهم، فهناك جرائم اغتصاب فظيعة ارتكبت في حق النساء، تجعل من المحرج لهن كضحايا الحديث عنها امام اعضاء هيئة من الرجال فقط.
- لم يتم تدريب واعداد أعضاء الهيئة بشكل كافي، فبعض اعضائها ليس لديهم المعرفة الكافية بمفهوم العدالة الانتقالية وأهدافه.
- لم يقم أعضاء الهيئة بالتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني بحسب ما نص عليه القانون، من اجل التعريف بالهيئة واختصاصاتها، ولتعزيز ثقافة الحوار، ودعم التحول الديمقراطي، وعليه نجد أن عدداً كبيراً من الليبيين المدنيين، وحتى بعض رجال القانون والقضاء والسياسة، بل وحتى الضحايا لم

يكونوا على علم بوجود هيئة تقصي الحقائق، بل أن بعضهم لا علم له بأن قانون العدالة الانتقالية قد صدر اصلاً.

ان المشرع عند صياغته للقانون كانت فكرته هي التعويض المالي فقط كوسيلة لجبر الضرر، فقد استخدم مصطلح تعويض الضحايا والمتضررين بدلاً من استخدام مصطلح جبر الضرر، وربما كان المشرع يريد تكرار تجربة النظام السابق في المصالحة التي عقدها مع بعض السجناء السياسيين، والتي كانت تعويضاً مادياً، خاصة وان رئيس المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، مصطفى عبد الجليل كان يشغل منصب وزير العدل في النظام السابق، كما ان عدداً من اعضاء المجلس كانوا من السجناء الذين شملتهم هذه المصالحة، وعليه يتضح بعد مصطلح التعويض، عن مصطلح جبر الضرر، الذي يشمل الكشف والتقصي عن الحقيقة، بينما لا يتضمنه مصطلح التعويض الوارد في هذا القانون (الشوماني ٢٠٢٣، ١٦).

وعلى الرغم من إصدار عدد من التشريعات التي شكلت جزءاً مهماً من المنظومة التشريعية للعدالة الانتقالية، الا أنها افرغت قانون العدالة الانتقالية من محتواه، ولم يتم التعامل معها بالشكل الذي يجعلها متفقة مع بعضها، ويجعل كل خطوة منها لازمة للمرحلة التي تليها، ومن هذه التشريعات (الدغيلي ٢٠١٨، ٢٣٥-٢٣٦):

- القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٢، بشأن تحديد ضوابط الكيانات السياسية.
- القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٢، بشأن العفو عن بعض الجرائم.
- القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢، بشأن إدارة ممتلكات بعض الافراد.
- القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٢، بشأن تقرير بعض الاحكام الخاصة بالمرحلة الانتقالية.
- القانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٢، بشأن تعويض السجناء السياسيين.
- القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣، بشأن العزل السياسي والإداري.
- القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٣، الصادر عن المؤتمر الوطني العام بشأن العدالة الانتقالية والذي الغى وحل محل القوانين السابقة عليه.

وبموجب هذا القانون الذي تضمن (٣٤) مادة، عرفت العدالة الانتقالية في المادة الاولى منه على أنها " معالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق من انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوقهم وحرياتهم الاساسية من قبل الاجهزة التابعة للدولة، عن طريق إجراءات تشريعية وقضائية واجتماعية وإدارية، وذلك من أجل إظهار الحقيقة، ومحاسبة الجناة، وحفظ الذاكرة الوطنية، وجبر الضرر، والتعويض عن الأخطاء التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها".

ويتضمن مفهوم العدالة الانتقالية في هذا القانون بعض آثار ثورة السابع عشر من شباط وهي تحديداً (المؤتمر الوطني العام ٢٠١٣):

- موقف وأعمال أدت الى شروخ في النسيج الاجتماعي.
- أعمال كانت ضرورية لتحصين الثورة من بعض السلوكيات غير الملتزمة بمبادئها، وذلك بهدف الوصول الى المصالحة الوطنية وإصلاح ذات البين، وترسيخ السلم الاجتماعي والتأسيس لدولة الحق والقانون.

أما الفصل الثاني من القانون فقد خصص بمواده من المادة السابعة وحتى المادة الثانية والعشرون لإنشاء هيئة تقصي الحقائق وتحديد اختصاصاتها ومهامها وإدارتها وعضويتها ومالياتها، إذ نصت المادة السابعة منه على أن " تنشأ هيئة مستقلة تتبع المؤتمر الوطني العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة تسمى هيئة تقصي الحقائق ويكون مقرها طرابلس وتقوم بما يلي (المؤتمر الوطني العام ٢٠١٣) :

- تقصي الحقائق حول الوقائع المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، وتحديد هويات المتورطين في هذه الانتهاكات.
- رسم صورة كاملة لطبيعة و أسباب ومدى الانتهاكات الجسيمة التي أرتكب في السابق.
- جمع وجهات نظر الضحايا ونشرها.
- توثيق الروايات الشفهية للضحايا.
- دراسة أوضاع النازحين في الداخل واخارج واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة لتوفير حياة كريمة لهم وتمكينهم من حقوقهم إسوة بغيرهم من الليبيين، وللحيلولة دون إيقاع أي تمييز بينهم.
- العمل على إعادة النازحين في الخارج من المواطنين الليبيين، بالإضافة الى حل مشكلة النازحين في الداخل.
- البحث في ملف المفقودين والمعتقلين وإصدار القرارات المناسبة من أجل أتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ما يلزم من تدابير لضمان حياة كريمة لأسرهم.
- التعاون مع تنظيمات المجتمع المدني التي تقوم على أساس مواز لأساس قانون العدالة والمصالحة.
- إصدار القرارات الخاصة بالتعويض المناسب للضحايا بأشكاله المختلفة، مثل التعويض المادي، أو تخليد الذكرى أو العلاج وإعادة التأهيل، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتكون قراراتها ذات صفة ملزمة.

وهناك بعض الانتقادات التي وجهت لهذا القانون يمكن ذكر بعضها كالآتي (الدغيلي ٢٠١٨، ٢٣٨-٢٣٩) ، (بقاص ٢٠٢٢، ١٦٦) :

- النص على تبعية هيئة تقصي الحقائق للمؤتمر الوطني العام وهو هيئة مؤقتة، إذ كان من المفترض أن يكون النص على تبعيتها للسلطة التشريعية، بما يضمن استمرار تبعيتها للمؤتمر الوطني العام وأية سلطة تحل محله، لحين انجاز عملها وانتهاء مدتها.
- منح الهيئة سلطة إضفاء صفة الضبطية القضائية على أشخاص تختارهم هي، الامر الذي يثير تساؤلاً حول مدى وحجم إمكانياتها لممارسة هذه السلطة، خاصة وان هذه السلطة تمنح أصحابها سلطات واسعة، أحتاط المشرع في منحها.
- منح الهيئة ميزانية مستقلة يقرها المؤتمر الوطني العام، دون إخضاعها لرقابة ديوان المحاسبة وفقاً لهذا القانون.
- لم يتضمن القانون الاشارة الى إجراءات إعادة النازحين والمهجرين الى مدنهم الاصلية، كإجراء من إجراءات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، مما يعكس سيطرة فئة معينة ذات توجه معين داخل المؤتمر و صياغة هذا القانون.

٢. تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا بعد قيام ثورة ١٧ شباط ٢٠١١:

أ. التحديات الدستورية و القانونية:

أحد أهم التحديات التي تواجه تنفيذ العدالة الانتقالية في ليبيا هو غياب الدستور، إذ يمكن للدستور ان يلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ عملية العدالة الانتقالية من خلال تكريس واجب على الدولة بتنفيذ التدابير اللازمة التي تتماشى مع المعايير الدولية بشأن الحق في معرفة الحقيقة والعدالة والتعويضات وضمانات عدم التكرار، وعلى العكس من ذلك شكل غياب الدستور في ليبيا حاجزاً أمام تنفيذ عملية انتقالية عادلة وفعالة وفسح المجال لإضعاف العدالة الانتقالية وجعلها عرضة للتلاعب، إذ كان من الممكن ان يؤدي وجود الدستور الى إزالة العقبات أمام العدالة الانتقالية والتي تحول دون تطبيق المساءلة في ليبيا كخطوة أولى نحو أنهاء الافلات من العقاب (هايمباخ٢٠٢٣، ٧٩). وقد اعتمد تنفيذ العدالة الانتقالية على القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية، فمنذ سقوط نظام القذافي عام ٢٠١١، عرفت ليبيا ثلاث سلطات تشريعية هي، المجلس الوطني الانتقالي المؤقت للفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٢)، والمؤتمر الوطني العام للفترة ما بين (٢٠١٢-٢٠١٤، ٢٠١٦)، ومجلس النواب للفترة ما بين (٢٠١٤- حتى الوقت الحاضر)، وقد اصدرت هذه السلطات اكثر من ١٧ قانوناً بشأن العدالة الانتقالية، الا أن عملية التشريع تميزت بتأزمها لأسباب عديدة أهمها شرعية ومشروعية السلطات التي تصدر التشريع، وتصدر القوانين، إذ تراوح التشريع ما بين سلطات ثورية كالمجلس

الوطني الانتقالي، وبين سلطات تواجه شكوك حول مدى شرعيتها كمجلس النواب، وقد أنعكس ذلك بوضوح على السياسية التشريعية الخاصة بالعدالة الانتقالية، في محاولة من كل سلطة من هذه السلطات الالتزام بمشروعية الثورة كالمجلس الوطني الانتقالي المؤقت، أو محاولة إضفاء مشروعية على وجوده بما يمكنه من تجاوز الشكوك حول مدى شرعيته كمجلس النواب (شقورة ٢٠٢٤). إذ يرى البعض أن تشريعات العدالة الانتقالية في ليبيا انما جاءت معيبة، صنعاً وصياغةً وتنفيذاً، فالتشريع بعد الثورة قد أصبح أداة سياسية مفتوحة للتلاعب والارتجال وفقاً لأهواء سياسية وعقائدية، ففي الوقت الذي كان المؤتمر الوطني العام يتبع منهجاً يفرض قطيعة تامة مع نظام القذافي، اتبع مجلس النواب والتيار المدني منهجاً أكثر تصالحية، وقد أتضح هذا التضارب في الرؤى والمفاهيم في تشريعات العدالة الانتقالية المختلفة والتي أصدرتها هذه السلطات المتعاقبة (حمد ٢٠٢٠، ٨٠). وقد أسس تخبط القوانين التي أصدرتها هذه السلطات لظاهرة افلات كل من الجهات التابعة للدولة والجهات الاخرى من العقاب عن الجرائم المرتكبة إثناء ثورة ٢٠١١، وما بعدها، إذ لم تحترم نصوص هذه القوانين واجب إرساء منظومة متكاملة وشاملة للعدالة الانتقالية تضمن المساءلة عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي، وعليه عدت ليبيا واحدة من أكثر دول العالم انتشارا لظاهرة الافلات من العقاب، فسيادة الدولة على كامل اقليمها شرط وضرورة لتفعيل أي تشريع، لاسيما التشريعات ذات الاهمية خلال الفترة الانتقالية مثل تشريعات العدالة الانتقالية (شقورة ٢٠٢٤).

ب. **التحديات السياسية:**

أحد أهم التحديات التي واجهت تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا هو الانقسام السياسي، فوجود حكومتين في السابق واحدة في الشرق وأخرى في الغرب، ما هو الا دليلاً على ذلك الانقسام، ويقابلها على المستوى التشريعي، مجلس الدولة في طرابلس، و مجلس النواب في طبرق، وما تبع ذلك من انقسام في أغلب مؤسسات الدولة العامة، ويبدو أن هذا الانقسام السياسي، ما هو الا انعكاس لانقسامات أيديولوجية وجهوية وقبلية، تنامت بشكل كبير بعد سقوط نظام القذافي، لسد الفراغ الناجم عن انهيار الامن والنظام، وقد أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على السلطة الليبية تقدم وتعلي مصالحها ومصالح مناطقها وقبائلها وأحزابها على حساب المصلحة الوطنية (يونس & الشيباني ٢٠٢١، ١٤٧). وقد زاد الانقسام السياسي في ليبيا، إضافة ما تواجه البلاد من مشاكل متفاقمة كانتشار الارهاب والتطرف في بعض مدنها، من صعوبة التقدم في برنامج العدالة الانتقالية، بل جعلها شبه متوقفة، مع ازدياد انتهاكات حقوق الانسان والقتل من الجماعات المتطرفة، أدخلت البلاد في مرحلة النزاع المسلح، لفترة أستمرت لأكثر من أربعة سنوات، قبل ان تسيطر القوات المسلحة على هذه المدن، لتبدأ مرحلة جديدة من التحديات أمام تحقيق العدالة

الانتقالية، وهي مرحلة التوافقات السياسية والتي بدأت مع أتفاق الصخيرات(*) ، وما نتج عنه من اقتسام للسلطة بين القوى المختلفة في ليبيا، دون مراعاة المساءلة وعدم الافلات من العقاب، إذ تضمن الاتفاق حضور شخصيات ثبت تورطها في إراقة دماء الليبيين، وهدر الاموال الليبية والاستيلاء عليها بعد عام ٢٠١١، بدلاً من أن يكون حواراً وطنياً، يتناول فيه كافة المسائل التي تؤدي الى تأسيس وطن لكافة الليبيين، ينتهي الى إشاعة روح الوحدة الوطنية، والى توافق بشأن كل المسائل التي تنتهي الى تحقيق مصالحة اجتماعية وسياسية ، بل على العكس تماماً قد نتج عن هذا الاتفاق ازدواجية المؤسسات لسياسية ودخولها في نزاع مسلح، كان من نتائجه ازدياد وتعميق في الشرخ الاجتماعي في البلاد (الدغيلي ٢٠١٨، ٢٤٤-٢٤٥).

ح. **التحديات الامنية:**

أحد أهم وأخطر التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في ليبيا هو التحديات الامنية، إذ ساهمت الثورة الليبية في جعل السلاح منتشراً بكثرة، الشي الذي أوجد ما يعرف الجماعات المسلحة، دون إغفال أن هناك قبائل مسلحة أصلاً في ليبيا (يونس & الشيباني ٢٠٢١، ١٠٩). إضافة الى ان بعض الكيانات السياسية اتجهت الى دعم بعض من هذه الجماعات المسلحة، لإثارة المشاكل الامنية في البلاد، سعياً منها لإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه وحفاظاً على مصالحها، ومحاولة منها لعدم اتخاذ الحكومة لإجراءات قانونية مثل إجراءات العدالة الانتقالية التي تخضع الكيانات والقوى للمساءلة والعقاب (الدغيلي ٢٠١٨، ٢٤٨). كما ساعد الانقسام السياسي والنزاع المسلح على تبديل الاولويات، إذ تركز الاهتمام حول حل النزاعات والانقسامات المستمرة بدلاً من تحقيق الانتقال الى الديمقراطية، بما يشمل بناء منظومة عدالة انتقالية فعالة وإنشاء مؤسسات ديمقراطية، الامر الذي أثر على انعقاد الانتخابات، وبروز مرشحين متهمين بارتكاب جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان (شقورة ٢٠٢٤).وهذا الوضع المضطرب في ليبيا والذي تعبر عنه حالة الصراع المستمر سياسياً وعسكرياً، لا يمكن ان تطبق فيه آليات العدالة الانتقالية،

(*) دعت المبادرة المغربية بعد دعوة بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا، القوى السياسية الليبية الى الحوار في مدينة الصخيرات، بإشراف المبعوث الاسباني برناردليون، وانتهت بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات) في ١٧ كانون الاول ٢٠١٥، ووقع الاتفاق عن الامم المتحدة المبعوث الالماني مارتن كوبلر، الذي شغل منصب مبعوث الامم المتحدة بعد برنارليون، وقد بدأ العمل به من قبل معظم القوى الموافقة عليه في ٦ نيسان ٢٠١٦، حيث وقع الاتفاق ٢٢ برلمانياً على رأسهم صالح محمد المخزوم ممثلاً عن المؤتمر الوطني العام، ومحمد علي شعيب ممثلاً عن مجلس النواب الليبي، وتألف الاتفاق من ديباجة ومبادئ حاكمة، تليها ٦٧ مادة أساسية موزعة على تسعة فصول. للمزيد ينظر (حسين ٢٠١٩، ٦٧).

والتي تقوم على فكرة كشف واظهار الحقيقة وتطبيق العقاب، ذلك ان تطبيق وتحقيق العدالة الانتقالية يحتاج الى سلطة قائمة وقادرة على تطبيقهِ (الجملي ٢٠١٩، ٦٥- ٦٦). وهذا لا يتم الا اذا تمت السيطرة على الجماعات المسلحة، ونزع السلاح ودمج المقاتلين كمدنيين في المجتمع، أو تجنيدهم في الجيش النظامي، فتحقيق العدالة الانتقالية لا يمكن في دولة تغيب فيها السيادة وحكم القانون.

٣.متطلبات تحقيق العدالة الانتقالية في ليبيا:

يرى البعض أن نجاح تطبيق قانون العدالة الانتقالية في ليبيا لا يمكن ان يتم في ظل استغلال السلطات التشريعية الاوضاع والظروف في إصدار تشريعات لخدمة اتجاهات سياسية معينة، مما يؤدي الى انحراف القوانين عن أهدافها الحقيقية، ومن ثم تحولها لآليات للثأر و الانتقام وتصفية الحسابات، كما ان نجاح قانون العدالة الانتقالية يعتمد بدرجة كبيرة على عقد مشاورات واسعة مع منظمات المجتمع المدني، وإشراك ممثلي الضحايا لإيجاد إرادة مجتمعية، إذ أن إهمال الطبيعة التشاركية للعدالة الانتقالية يؤدي بالنهاية الى فشل تطبيقها أو على أقل تقدير تعثرها (الطاشاني ٢٠١٩، ٥٣) .

ويتطلب تحقيق العدالة الانتقالية الى جانب توفر الارادة السياسية، تحقيق الاستقرار السياسي والامني، لإعادة البناء وتكريس دولة القانون، فلا وجود لعدالة انتقالية، في غياب الامن والسلم، ولا يمكن تصور تفعيل القضاء ما لم تحكم الدولة سيطرتها الامنية، فلا يمكن ان تباشر المحاكم عملها وليس هناك ما يضمن سلامة القضاة وحمايتهم وتنفيذ الاحكام، ويتطلب ذلك جهودا كبيرة لتغيير وضع الجماعات المسلحة في ليبيا (حمد ٢٠٢٠ ،٨٣). فهناك من يرى خاصة ممن تضرر من مرحلة النظام السابق بأنه ليس هناك مجال لتحقيق العدالة الانتقالية ما لم يتم إصلاح الاجهزة القضائية والامنية، ومحاسبة منتميها ممن تثبت إدانتهم بارتكاب انتهاكات وجرائم، أو أصدروا قرارات وأحكاماً ظالمة ضد كل من عارض القذافي، أو حمل السلاح ضده. بينما يرى البعض الآخر بمن فيهم من تضرر من الجماعات المسلحة إثناء الثورة وما بعدها ان تطبيق العدالة الانتقالية يجب ان يكون في كل المراحل دون استثناء لتشمل جميع الانتهاكات التي ارتكبت قبل وبعد سقوط النظام السابق، كحالات الجرائم الاخلاقية كالاغتصاب والتحرش الجنسي، وجرائم القتل والاختفاء القسري والتهجير والنزوح والخطف والاستيلاء على الاموال والممتلكات والاعتقال خارج سلطة الدولة وغيرها من التصرفات غير القانونية (الأطرش ٢٠٢١، ١١). في حين يرى البعض إن أحد أهم متطلبات تحقيق العدالة الانتقالية هو تحقيق المصالحة الوطنية، إذ يوجد الكثير من القضايا لا زالت عالقة بين مختلف الاطراف الليبية على المستوى الجهوي أو القبلي، أو الفردي، والكثير منها يعود الى ما وقع إثناء الثورة من أحداث، وان تحقيق العدالة الانتقالية يتطلب قبل كل شيء، التغيير في التفكير وطرق المعاملة، ويبدأ بالإقرار بالذنب من جانب المخطئ، ويعقبه عفو وصفح طوعي من الضحية والدولة، دون ان يعني ذلك ترك

المحاسبة والمحاكمة العادلة التي ستكون رادع لمن يفكر في ارتكاب انتهاكات وجرائم ضد حقوق الانسان في المستقبل (الكوت ٢٠١٦، ١٤٥).

يبقى تطبيق آليات العدالة الانتقالية وتحقيق أهدافها أمراً مؤجلاً الى حين وصول الاطراف المتنازعة الى توافقات وتفاهمات سياسية، إذ ان تحقيق العدالة الانتقالية مرتبط بإرادة سياسية قوية، وبنظام حكم مستقر، وهذا مالم يتوفر حتى الآن في ليبيا بسبب بقاء حالة النزاع والانقسام السياسي والعسكري في البلاد.

الخاتمـــة:

يتضح مما تقدم أن العدالة الانتقالية مفهوم نسبي اختلفت حوله الآراء وتباينت تعاريفه لعدة أسباب منها حداثته كمفهوم وارتباطه بتجارب دول معينة، إذ لا يوجد نموذج محدد له، الا أنه وبشكل عام يمكن القول أن العدالة الانتقالية انما يراد بها تلك التدابير التي تتخذها الدولة وتنفذها لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان فيها، إذ يحق لضحايا هذه الانتهاكات ان يشهدوا معاقبة مرتكبي الجرائم بحقهم، وكشف الحقيقة والحصول على التعويضات، كما يجب على الدولة أن تضمن عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل، من خلال إصدار القوانين الخاصة بالعدالة الانتقالية، وإصلاح المؤسسات التي كان لها دور في تنفيذ الانتهاكات، كالمؤسسة القضائية والأمنية، ذلك ان هذه الانتهاكات وفي حال عدم معالجتها وتكرارها، ستؤدي حتماً الى انقسامات مجتمعية، مما يضفي الى انعدام الثقة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، وبالتالي عرقلة الامن، وعرقلة تحقيق اهداف التنمية وبناء الدولة، وهذا ما يعبر عنه الوضع في ليبيا، إذ لا تزال ليبيا تنتظر عدالة انتقالية مؤجلة بحكم الوضع السياسي والأمني الذي تعيشه، فالعدالة الانتقالية في ليبيا واجهت معوقات وتحديات عديدة وعلى مختلف المستويات، تشريعية وسياسية وأمنية وغيرها من التحديات التي حالت دون تحقيق أهدافها، لذا ينبغي على الدولة والقوى السياسية في ليبيا ان تعمل على تجاوز خلافاتها بإنهاء الانقسام السياسي والنزاعات المسلحة فيها والتوافق فيما بينهم لوضع استراتيجية شاملة لتحقيق العدالة الانتقالية فيها، ويكون ذلك من خلال انصاف وتعويض الضحايا مادياً ومعنوياً، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات على جرائمهم ليكونوا عبرة ورادع لمن يفكر في ارتكاب مثل هذه الانتهاكات مستقبلاً، وإصلاح المؤسسات في الدولة سواء كانت قضائية أو أمنية أو عسكرية أو تعليمية، ولاشك أن مثل هذه الإجراءات ستعزز مبدأ احترام سيادة القانون، بحيث يلجأ الجميع الى القانون بدلاً من اللجوء الى القوة والعنف، مما يؤدي الى احترام وحماية حقوق الانسان، والتقليل من نسب انتهاكها، ومن ثم يعم السلام المجتمعي، ويتحقق الامن والاستقرار، ويتحقق بذلك أهم أهداف العدالة الانتقالية، بل أساس ما ترمي اليه وهو هدف المصالحة الوطنية.

المصادر باللغة العربية:

١. الأطرش ، احمد علي. ٦ تشرين الاول ٢٠٢١ .العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الاولويات. ورقة تحليلية. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.

٢. بقاص، خالد. ٢٠٢٢. العدالة الانتقالية ومسألة إنهاء الحكم والصراع في ليبيا. مجلة العلوم القانونية و السياسية. المجلد ١٣. العدد ٢. الجزائر. وكذلك للمزيد ينظر: ابو زيد، جمعة، أغسطس ٢٠٢٢. نقد وتعليق على جهود المصالحة الوطنية ومشروع قانون العدالة الانتقالية في ليبيا، المجمع القانوني الليبي، ليبيا.

٣. بن يحيي، سامية. ٢٠١٨. المضامين المؤسسة للعدالة الانتقالية في افريقيا بين المفهوم والممارسة . في المصطفى بو جعبوط وآخرون. العدالة الانتقالية في افريقيا مظاهر تفكك الانظمة السلطوية: دراسة في تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات. برلين : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

٤. بنيوب ، احمد شوقي. ٢٠١٢. العدالة الانتقالية بتونس: اسس نظرية وتطبيقات عملية وتصورات مستقبلية. تونس : مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية.

٥. تقرير الامين العام للأمم المتحدة. ٢٠٠٤. سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع. الامم المتحدة. مجلس الامن. s/2004/616.

٦. جامار ، أستريد & بيل ، كرستين. ٢٠١٨.العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام من منظور النوع الاجتماعي. نيويورك :هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٧. الجملي ، طارق. ديسمبر ٢٠١٩. العدالة الانتقالية مفهوم نسبي (احتياجات الحالة الليبية لتحقيق المصالحة الوطنية أنموذجاً). دورية دعم. تونس: مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان. العدد ٥.

٨. حسين ، أحمد . كانون الثاني ٢٠١٩. دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي "الصخيرات". مجلة سياسات عربية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. العدد ٣٦ .

٩. حمد ، محمود. تشرين الثاني٢٠٢٠.العدالة الانتقالية في ليبيا: تشريعات عدة بلا مردود في الواقع. قطر: مجلة سياسات عربية. العدد٤٧.

١٠. دخالة ، مسعود. ٢٠١٥.العدالة الانتقالية في المغرب: تجربة هيئة الانصاف والمصالحة (٢٠٠٤-٢٠٠٦). المجلة الجزائرية السياسات العامة. العدد٧.

١١. الدغيلي ، سلوى فوزي. ٢٠١٨. العدالة الانتقالية في ليبيا بين حكم القانون وتحديات المرحلة الانتقالية. مجلة دراسات قانونية. العدد ٢٨. كلية القانون. جامعة بنغازي.
١٢. زرنوقة، صلاح سالم . ٢٠١٢. انماط انتقال السلطة في الوطن العربي (منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٣. ساركين ، جيرمي. تشرين الثاني٢٠٢٠. لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظرياً وتجريبياً؟. مجلة سياسات عربية. العدد٤٧..
١٤. سالم، بول& كادليك ، أماندا. ٢٠١٢. تحديات العملية الانتقالية في ليبيا. بيروت :مركز كارنيغي للشرق الاوسط.
١٥. السايح ، اسامة. ٢٠١٤.نظرة نقدية لقانون العدالة الانتقالية وعوائق تطبيقه. في علاء شلبي وآخرون. العدالة الانتقالية في السياقات العربية. بلا مكان: المنظمة العربية لحقوق الانسان.
١٦. شقورة، ضياء. ٢٠٢٤. العدالة الانتقالية والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في ليبيا. على الموقع الالكتروني الآتي:https:// manarliya.com (تاريخ الزيارة ١٦-٣-٢٠٢٤).
١٧. الشوماني ، عبد المنعم مفتاح. ٢٠٢٣.التنظيم القانوني للمصالحة الوطنية في ليبيا. ليبيا : المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية.
١٨. الطشاني، مروان. ديسمبر ٢٠١٩.العدالة الانتقالية في ليبيا: مسارات متعثرة مع غياب الرؤية المجتمعية والارادة السياسية. دورية دعم . تونس: مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الانسان. العدد ٥.
١٩. عبد اللطيف، كمال . ٢٠١٤. العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الانصاف والمصالحة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ط١.
٢٠. العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ٢٠١٤.الامم المتحدة. حقوق الانسان. نيويورك وجنيف: مكتب المفوض السامي.
٢١. الكوت ، البشير علي. ديسمبر ٢٠١٦. فرص تحقيق العدالة الانتقالية والمحاكمة العادل في ليبيا في ظل التحولات الراهنة. مجلة الاجتهاد القضائي. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر ، العدد١٣. كذلك للمزيد ينظر: محمد مسعود شريحة، إلياس، ديسمبر ٢٠٢٢، أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية، مجلة الجبل العلمية، العدد٥، جامعة الزنتان، ليبيا.

٢٢. كولهان ، نويل. ٢٠١٤. معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية: تجارب من دول اوروبا الشرقية. ترجمة ضفاف شربا. بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

٢٣. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). ٢٠١٩. استخدام نهج المساواة بين الجنسين إزاء العدالة الانتقالية في المنطقة العربية: الدور المحتمل للآليات الوطنية المعنية بالمرأة. بيروت : موجز سياسات ٢٠٣٠.

٢٤. المركز الدولي للعدالة الانتقالية. ٢٠٢٤. ما هي العدالة الانتقالية؟، على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.ictj.org (تاريخ الزيارة ١٢-١-٢٠٢٤).

٢٥. اللهبي ، حميد محمد علي . ٢٠١٣. العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. معوقات التطبيق ومقومات المصالحة في اليمن. صنعاء : دار الكتب اليمنية.

٢٦. ماجد ، عادل . ٢٠١٣. معايير تطبيق العدالة الانتقالية في العالم العربي. القاهرة : المؤسسة الالمانية للتعاون القانوني الدولي. ط٢. وكذلك للمزيد ينظر: طارش عبد الرضا، أسعد، مالك حسن، هند، ٢٠٢٠، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٩، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

٢٧. المجلس الوطني الانتقالي المؤقت. ٢٠١٢. قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٢. الجريدة الرسمية لسنة ٢٠١٢. العدد ٦. السنة الثانية. طرابلس.

٢٨. المؤتمر الوطني العام. ١٥كانون الاول ٢٠١٣. قانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٣ بشأن العدالة الانتقالية. الجريدة الرسمية لسنة ٢٠١٣. العدد ١٥. السنة ٢.

٢٩. هايمباخ، جوديث،٢٠٢٣. التفاعل بين العدالة الانتقالية وعملية وضع الدستور في حالات الصراع: المصالحة في ليبيا، مجلة القانون الدستوري في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، العدد ٣، المنظمة العربية للقانون الدستوري. كذلك للمزيد ينظر: باريل، أماندا كاتس،٢٠٢١. تخطي عمليات الانتقال نحو التحول: التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور، ورقة السياسات رقم ٢٢، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، جامعة إدنبرة.

٣٠. يونس ، علي حسين ابو بكر& الشيباني، امهيدي محمد امهيدي. ٢٠٢١. العدالة الانتقالية كطريق للمصالحة في ليبيا بين المقتضيات والتحديات. المؤتمر العلمي السنوي الثاني: الاصلاح الوطني في ليبيا الفرص والتحديات. كلية الادارة والتجارة زليتن. الجامعة الاسمرية الاسلامية.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdel Latif, Kamal. 2014. Transitional justice and political transformations in Morocco: The experience of the Equity and Reconciliation Commission. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies. 1st edition.
2. Al-Atrash, Ahmed Ali. October 6, 2021. Transitional justice and national reconciliation in Libya: dialectic of priorities. Analytical paper. Qatar: Al Jazeera Center for Studies.
3. Al-Dughaili, Salwa Fawzi. 2018. Transitional justice in Libya between the rule of law and the challenges of the transitional period. Journal of Legal Studies. Issue No. 28. College of Law. Benghazi University.
4. Al-Jamli, Tariq. December 2019. Transitional justice is a relative concept (the needs of the Libyan situation to achieve national reconciliation as an example). Support patrol. Tunisia: Center for Supporting Democratic Transition and Human Rights. Issue 5.
5. Al-Kut, Al-Bashir Ali. December 2016. Opportunities for achieving transitional justice and a fair trial in Libya in light of the current transformations. Journal of Judicial Jurisprudence. Mohamed Khidir University of Biskra. Algeria, Issue 13. Also, see for more information: Muhammed Mas'ud Shareeha, Ilyas, December 2022. The impact of national reconciliation on social stability in state building in Libya, Al-Jabal informative journal, issue 5 university of Zintan, Libya..
6. Al-Lahabi, Hamid Muhammad Ali. 2013.Transitional justice and national reconciliation. Obstacles to implementation and components of reconciliation in Yemen. Sanaa: Yemeni Book House.
7. Al-Sayeh, Osama. 2014. A critical view of the transitional justice law and the obstacles to its implementation. In Alaa Shalabi et al. Transitional justice in Arab contexts. Without a place: The Arab Organization for Human Rights.
8. Al-Shoumani, Abdel Moneim Muftah. 2023. Legal regulation of national reconciliation in Libya. Libya: Libyan Center for Security and Military Studies.
9. Al-Tashani, Marwan. December 2019. Transitional justice in Libya: faltering paths with the absence of societal vision and political will. Support patrol. Tunisia: Center for Supporting Democratic Transition and Human Rights. Issue 5.
10. Bakqas, Khaled. 2022. Transitional justice and the issue of ending governance and conflict in Libya. Journal of Legal and Political Sciences. Volume 13. Issue 2. Algeria. For more information see: Abu Zaid, jumaa. August 2022, critique and commentary of national reconciliation efforts and the transitional justice bill in Libya, Libyan legal forum, Libya.

11. Banyoub, Ahmed Shawqi. 2012. Transitional justice in Tunisia: theoretical foundations, practical applications, and future visions. Tunisia: Al-Kawakibi Center for Democratic Transitions.
12. Bin Yahya, Samia. 2018. The foundational implications of transitional justice in Africa between concept and practice. In Mustafa Bou Jaabout et al. Transitional justice in Africa: Manifestations of the disintegration of authoritarian regimes: A study of the experiences of truth commissions: gains and challenges. Berlin: Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies.
13. Culhane, Noel. 2014. Dilemmas of transitional justice in the transition from totalitarian states to democratic states: experiences from Eastern European countries. Translated by the banks of Sherba. Beirut: Arab Network for Research and Publishing.
14. Dakhla, Masoud. 2015. Transitional justice in Morocco: The experience of the Equity and Reconciliation Commission (2004-2006). Algerian Journal of Public Policy. Issue 7.
15. General National Congress. December 15, 2013. Law No. (29) of 2013 regarding transitional justice. Official Gazette for the year 2013. Issue 15. Year 2.
16. Hamad, Mahmoud. November 2020. Transitional justice in Libya: several pieces of legislation with no effect in reality. Qatar: Arab Politics Magazine. Issue 47.
17. Heimbach, Judith, 2023. The Interaction Between Transitional Justice and the Constitution-Making Process in Conflict Situations: Reconciliation in Libya, Middle East and North Africa Constitutional Law Journal, Issue 3, Arab Organization for Constitutional Law.
18. Hussein, Ahmed. January 2019. The role of external powers in the political process: The case of Libya after the "Skhirat" political agreement. Arab politics magazine. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies. Issue 36.
19. Interim National Transitional Council. 2012. Law No. (17) of 2012. Official Gazette of 2012. Issue No. 6. Second year. Tripoli.
20. International Center for Transitional Justice. 2024. What is transitional justice?, on the following website: https://www.ictj.org (access date 1-12-2024).
21. Jamar, Astrid & Bell, Christine. 2018. Transitional justice and peace negotiations from a gender perspective. New York: UN Women.
22. Majed, Adel. 2013. Standards for implementing transitional justice in the Arab world. Cairo: German Foundation for International Legal Cooperation. 2nd ed. Also see for more information: Tarish Abdul-Ridha, As'ad, Malik

Hassan, Hind, 2020; Traditional Justice: A study in Concept and Mechanisms, Political science journal, issue 59, college of political science, university of Baghdad.

23. Report of the Secretary-General of the United Nations. 2004. The rule of law and transitional justice in conflict and post-conflict societies. United nations. Security Council. s/2004/616.
24. Salem, Paul & Kadlec, Amanda. 2012. Challenges of the transitional process in Libya. Beirut: Carnegie Middle East Center.
25. Sarkin, Jeremy. November 2020. Why should transitional justice in Arab countries be understood theoretically and empirically? Arab politics magazine. Issue 47..
26. Shaqura, Diya. 2024. Transitional justice and accountability for gross human rights violations in Libya. On the following website: https://manarliya.com (date of visit: 3-16-2024).
27. The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). 2019. Using a gender approach to transitional justice in the Arab region: The potential role of national mechanisms for women. Beirut: Policy Brief 2030.
28. Transitional justice and economic, social and cultural rights. 2014. United Nations. human rights. New York and Geneva: Office of the High Commissioner.
29. Younis, Ali Hussein Abu Bakr & Al-Shaibani, Amhidi Muhammad Amhidi. 2021. Transitional justice as a path to reconciliation in Libya between requirements and challenges. The Second Annual Scientific Conference: National Reform in Libya: Opportunities and Challenges. Faculty of Administration and Commerce, Zliten. Asmariya Islamic University.
30. Zarnouka, Salah Salem. 2012. Patterns of power transfer in the Arab world (from independence until the beginning of the spring of the Arab revolutions). Beirut: Center for Arab Unity Studies